المحاضرة ١٣

أثر القانون العادي كضمانة للحقوق والحريات.

أثر المراسيم والتنظيمات على الحريات العامة وضعيا، بمعنى وجود سلسلة من القوانين التي تراعي المطالب بتنظيم جوانب الحريات العامة مثل حرية الاجتماعات ، وحرية الصحافة ،وحرية تشكيل الجمعيات.

إذن فالنظام القانوني للحريات العامة على الرغم من أهميته إلا أنه يختلف من نظام الى آخر، كما حدث ذلك في فرنسا عندما إنتقلت من وثيقة فلسفية سياسية الى مرحلة الوثيقة القانونية في الدستور، وعكس ذلك في بريطانيا فهم يعتقدون أن أي نظام للحريات لا يمكن أن يستمر إذا لم يكن أغلب أعضاء المجتمع مهتم به وحريص عليه، لذلك إعتقدوا ان الدفاع عن الحريات ونظامها لا يشترط بوجود نصوص قوانين فقط بل انما يتم عن ترسيخ عادات وتقاليد

يحترمها الجميع ويعترفوا بها . ومع ذلك يبقى القول بأنه لا حريات ولا حقوق دون وجود نظام قانوني للحريات العامة متماسك وفعال يعكس المفاهيم النظرية للحريات نحو واقع مادي وتطبيقي.